

اللغة
والفقه
والآداب

المثل السائر يسرى الجامع الكبير

لأستاذ الدكتور على العمارة

تحقيق نسبة كتاب الجامع الكبير في البلاغة إلى عز الدين بن الأثير .
وقد سطا عليه المثل السائر .

هذا البحث يعالج قضية خطيرة (سرقة علمية قديمة) فارسها عالم كبير ، وأديب مرموق .

(الجامع الكبير) كتاب معدود في كتب البلاغة الأصول ، نشر منذ سنوات ، مكتوباً على صفحته الأولى : تأليف ضياء الدين بن الأثير ، ولم يُعن المحققان - وهما عالمان فاضلان - بتوثيق هذه النسبة ، مع أن للشك فيها قديم حديث ، وقد كان من حق البحث العلمي أن يجهدا في توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه الحقيقي ، ولكنهما لم يفعلا ، واكتفيا بأن اسم ضياء الدين مثبت على النسخة المخطوطة .

لضياء الدين بن الأثير من المؤلفات القيمة ما كان ينبغي أن يفي به عن السطو على أى كتاب آخر ، ولكن لكل جواد كبوة ، ولكل عالم هفوة .

والذى فعله ضياء الدين ليس كبوة وهفوة فحسب ، بل جريرة لو رُجِعَ فيها إلى قاض عادل لحكم عليه بقطع يده ، إن كانت الأيدى تقطع في السرقات العلمية .
من العلماء السابقين من صرح بأن الكتاب من تأليف : مجد الدين المبارك بن الأثير ،

ومنهم - بل هم أكثر - من صرح بان الكتاب من تأليف : عز الدين بن الأثير ، ولم يذكر مؤلف واحد ممن اطلعت على كتبهم أن الكتاب لضيء الدين .
ومن الباحثين المحدثين من شكك في نسبة الكتاب إلى ضياء الدين ، ولكن مال أكثرهم إلى صحة هذه النسبة .

وهذا البحث - فيما أعقد - يفصل في هذه القضية ، ويتم صاحب (المثل السائر) بالاعتداء على أخيه صاحب : (الجامع الكبير) ، ويحقق أن مؤلف الجامع هو : عز الدين صاحب كتاب : (الكامل) في التاريخ .
وقد كان ضياء الدين وزيراً خطيراً ، وأديباً كبيراً ، وكتابه : (المثل السائر) من أمهات كتب البلاغة ، فما الذي أغراه ، وأغواه ، فمد يده وقلمه إلى سرقة كتاب ؟ ومن ؟ من أخيه الأكبر منه !!!

ولكن لله - سبحانه - في خلقه شئون .

الجامع الكبير

في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور

تأليف

ضيء الدين بن الأثير الجزري

قام بتحقيقه والتعليق عليه

الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سعد

هذه صورة الصفحة الأولى من هذا الكتاب .
فهو كتاب في علوم البلاغة ، ومؤلفه ضياء الدين بن الأثير صاحب كتاب : (المثل السائر) ، وقد حققه عالمان فاضلان ، وأديبان معروفان .
وهما يقولان في آخر المقدمة التي قدّما بها الكتاب : (وقد تفضل المجمع العلمي العراقي فصور هذا الكتاب على نسخة خطية بدار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠ م ، نسخت بنفقة الكتبخانة ، وأضيفت في ٢٤ مارس سنة ١٨٩٧ م برقم ٢٧٠ بلاغة ، ٣٠٠٦٤ عمومية ، وكتب في صدرها : (كتاب الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور - تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة ، لسان الأدب ، وترجمان العرب أبي الفتح نصر الله بن محمد بن عبد الكريم الجزري ، المشهور بابن الأثير - رحمه الله تعالى ، - وعفا عنه .

وهذا كل ما أثبتته المحققان في توثيق نسبة الكتاب إلى صاحبه - عبارة على الغلاف فيها اسم الكتاب واسم المؤلف ، ولم يقل المحققان من صاحب هذه النسخة ، وعن أى نسخة أخرى نسخت ؟ .

وتاريخ هذه النسخة بعد وفاة نصر الله بنحو سبعة قرون ، والنسخة كثيرة التصحيف - كما يقولان - ومعنى ذلك أن الناسخ لم يكن من أهل العلم .

وقد كتب عن ضياء الدين كثير في القديم وفي الحديث ، ولكن المحققين لم يجفلا بشيء من ذلك ، واعتمدا اعتماداً كلياً على ما جاء في صدر النسخة من ناسخ مجهول ، فهما لم يذكرأ عنه شيئاً سوى ذكر اسمه .

وليس من التجنى على المحققين الفاضلين أن أقول : إن ما كتب عن نسبة هذا الكتاب كان يدعوهما إلى طول النظر ، وإلى تحقيق النسبة إلى ضياء الدين أو نفيها عنه ، وهما من أجدر الباحثين بمثل هذا التحقيق .

وقد وقف بعض المؤلفين المحدثين عند هذه النسبة ، فمنهم من رجحها ، ومنهم من شك فيها ، وكان اعتمادهم على ما جاء في الكتب السابقة .

وأولاد الأثير - كما ذكر المحققان نقلاً عن سيقهما من العلماء - ثلاثة :

١ - مجد الدين المبارك ، أحد كبار المحدثين ، له كتاب : (جامع الأصول في أحاديث الرسول) وكتاب : (النهاية في غريب الحديث) وكتاب : (الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف) في خمسة مجلدات .

توفي سنة ٦٠٦ هـ ، وقد ذكر ياقوت مجموعة من كتبه ، ولم يذكر منها (الجامع) .

٢ - علي بن محمد بن عبد الكريم أبو الحسن عز الدين ، وله كتاب : (الكامل) في التاريخ ، وكتاب : (أسد الغابة في أسماء الصحابة) .

وفي (هداية العارفين وآثار المصنفين) تأليف إسماعيل باشا البغدادي (المجلد الأول ص ٧٠٦) : علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني عز الدين أبو الحسن الجزري المعروف بابن الأثير ، الفقيه المؤرخ الشافعي ، ولد سنة ٥٥٥ هـ ، وتوفي سنة ٦٣٠ هـ .

من تصانيفه : آداب السياسة - أسد الغابة في معرفة الصحابة (مطبوع في خمسة مجلدات) - تاريخ الدولة الأتابكية بموصل - تحفة العجائب وطرقة الغرائب - في التاريخ - الجامع الكبير في علم البيان - كامل التواريخ (في اثني عشر مجلداً) من أول الزمان إلى سنة ٦٢٨ هـ - كتاب الجهاد - اللباب في تهذيب الأنساب ، وهو تلخيص (أنساب السمعاني) .

٣ - ضياء الدين أبو الفتح نصر بن محمد صاحب كتاب (المثل السائر) ، و (الوشي المرقوم في حل المنظوم) وغيرهما من الكتب ، ولد سنة ٥٥٨ هـ وتوفي ببغداد سنة ٦٣٧ هـ .

المؤلفون المحدثون وكتاب الجامع

أُتيح لي الاطلاع على آراء ثلاثة من المؤلفين المحدثين تناولت القول في نسبة هذا الكتاب إلى ضياء الدين أو إلى عز الدين :

الأول : فضيلة الشيخ محيى الدين عبد الحميد . قال في مقدمة تحقيقه للمثل السائر : « ومن مؤلفاته - يقصد نصر الله - التي لم يذكرها ابن خلكان ، ووقفنا عليها ما نذكره لك . منها كتاب : (الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور) ... قال الشيخ : (وفي دار الكتب المصرية نسختان خطيتان من هذا الكتاب ، إحداهما مكتوبة في عام ١٣١٤ هـ ، والثانية مكتوبة في عام ١٢٠٥ هـ . وفي دار الكتب نسخة من كتاب (البديع) منسوبة إلى المبارك أى السعادات مؤلف كتابى : (النهاية في غريب الحديث والأثر) و (جامع الأصول) ولم يُعرف عنه أن له في البلاغة كتاباً ، فإذا صحَّ أن هذا الكتاب لأحد أبناء الأثير ، فالغالب أنه لضياء الدين نصر الله . وأقول :

١ - الشيخ - رحمه الله - لم يعتمد إلا على ما كتب على صدر كل من النسختين .
٢ - قال : « إن الغالب أن الكتاب لضياء الدين » ومعنى كلمة (الغالب) أن اختلافاً وقع في نسبة الكتاب ، ولم يذكر الشيخ شيئاً عن هذا الاختلاف .
٣ - أغفل الشيخ ذكر الابن الثانى من أبناء الأثير ، وهو عز الدين مع أن أشهر الاختلاف في القديم كان بين عز الدين وضياء الدين ، أيهما مؤلف الجامع الكبير ؟ كما أذكر ذلك بمعونة الله تعالى .

٤ - يقول الشيخ عن المبارك أى السعادات : (لم يعرف له كتاب في البلاغة) ، ويرد هذا ما جاء في (وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ) ، وفي (النجوم الزاهرة) ، وفي (مفتاح السعادة) . قال ابن خلكان في : (الوفيات ٣ - ٢٨٩) في ترجمة المبارك : (وله كتاب لطيف في صناعة الكتابة ، وكتاب (البديع) في شرح الفصول في النحو لابن برهان) . وقال (ابن تغرى بَرْدَى) في (النجوم ٦ - ١٩٨) في الكلام عن المبارك (وله كتاب لطيف في صناعة الكتاب ، وكتاب البديع في شرح الفصول لابن برهان) . وأصرح من هذين في نسبة (الجامع) للمبارك ما جاء في كتاب : (مفتاح السعادة ١ - ٢٠١) في : (علم البيان) :

« ومن الكتب المعروفة فيه : (الجامع الكبير) لابن الأثير الجزرى ، وقد عرفت ترجمته في (علم التفسير) لأن أجل مصنفاته : (التفسير الكبير) ... ولكنه لم يذكر كتاب الجامع عندما تحدث عن علم التفسير .

وفي كتاب : (تكملة الإكمال ١ - ١٢٣) أن المفسر من أبناء الأثير هو أبو السعادات المبارك

بن محمد . قال المؤلف : (وصنف كتباً حسنة منها : (غريب الحديث) و : (تفسير القرآن ، و : (جامع الأصول في أحاديث الرسول) .

قال محقق الكتاب محمد بن علي المعروف بابن الصابوني في الهامش : « لعله يقصد به كتابه المسمى بـ (الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف) تفسيري الثعلبي والزنجشري » . وذكر (ياقوت الحموي) في (معجم الأدباء) أن كتاب التفسير للمبارك وهو (الإنصاف) أربع مجلدات .

أقول : من الجمع بين كل هذه الأقوال يتضح أن صاحب (مفتاح السعادة) نسب كتاب الجامع للمبارك أبي السعادي .

الثاني : فضيلة الشيخ أمين الخولي - رحمه الله - ذكر في كتابه : (مناهج تجديد) عند استعراضه لكتب المدرسة الأدبية : (المثل السائر) لضياء الدين ، و (الجامع الكبير) لابن الأثير - أيضاً - وهو مخطوط بمصر وقد ينسب لأخيه لا للضياء صاحب المثل السائر ، وإن كان على مناهج المثل السائر حتى لتجد فيه أبحاثاً قد تكون بنصها في المثل . وألاحظ في كلام الشيخ أمين :

- ١ - لم يعين الشيخ الأخ الذي ينسب إليه الجامع .
 - ٢ - لم يُجزم بنسبة الكتاب لضياء الدين ، إلا إذا كانت (قد) في كلامه للتقليل فتكون عبارته أقرب إلى (الجزم) أو على الأقل إلى (الترجيح) .
 - ٣ - هوّن من اتفاق الكتّابين ، فليس الذي يشتركان فيه مجرد أبحاث أحياناً ، بل إن أكثر ما في الجامع مذكور في المثل ، ويذكر محققاً الجامع أن هذا الكتاب كالمتن للمثل .
- الثالث : الدكتور محمد زغلول سلام :

يقول في كتابه : (ضياء الدين بن الأثر ص ٥٢ ، ٥٣) من سلسلة : نوابع الفكر العربي ما نصّه : « وفي موضوع المثل السائر نجد كتاباً آخر منسوباً لابن الأثير هو : (الجامع الكبير في صناعتي المنظوم والمثور) ، وينسب هذا الكتاب في كل المراجع تقريباً إلى ابن الأثير الجزري ، ومع ذلك فلم يذكره أحد ممن تعرض لترجمته من كتبه ، فلم يشر إليه ابن خلكان ولا صاحب مرآة الزمان ، ولا مرآة الجنان . وقال عنه القلقشندي - وقد عدد أهم الكتب في علم البيان - « من الكتب المتفردة به (نهاية الإيجاز ، للإمام فخر الدين الرازي ، و (الجامع الكبير) لابن الأثير الجزري (١ - ٤٦٨) ، بينما ينسبه السبكي في عروس الأفراح لأخيه عز الدين (١ - ٣٠ ، ٩١) ، وكذلك جاره حاجي خليفة في (كشف الظنون) (١ - ٥٧١) .

وقد رأينا أنه ربما كان الكتاب لضياء الدين (يقصد ما جاء في كتاب ضياء الدين بن الأثير وجهوده في النقد ص ٦٩) ، ولكننا نعود فنرجح أنه لعز الدين ، وليس اشتراك الكتّابين في المثل السائر (و (الجامع الكبير) في المنهج ، وفي بعض العبارات بدليل يكفى للتدليل على أن صاحب الكتّابين واحد ، بل نرى أن بهما ما يدل على أن المؤلف مختلف .

ففى المثل السائر تبدو شخصية ضياء الدين فى اعتداده بنفسه وبأدبه ، وكثرة استشهاده برسائله وسخريته بغيره من العلماء ونرى روح مؤلف الجامع الكبير مختلفة تماماً ، فهو لا يستشهد بكتاباتهِ إلا قليلاً ، وهو أكثر تحديداً لضروب البيان والبديع وأبوابهما بصورة تقرب من مناهج معاصريه على خلاف المثل السائر الذى يحفل بالتحليل ، وينحى عديداً من صور البديع ويشور عليه كثيراً . ا. هـ .

وقد نقلت هذا النص كما فى الكتاب ، لم أتصرف بلفظ منه لأمر :

١ - النص من أهم النصوص فى هذا الموضوع ، ومن الأمانة العلمية ألا نغشط حق هذا المؤلف بالتصرف فى عباراته بالتغيير أو الحذف .

٢ - المؤلف له كتابان عن ابن الأثير ضياء الدين فواضح أن هذا النص نتيجة بحث طويل ، ورؤية ثاقبة ، ومن هنا تأتى أهمية هذا النص .

٣ - اهتمت إلى ما ورد فى بعض المؤلفات القديمة من نسبة الكتاب لعز الدين .

٤ - استنبط من الكتابين بعض الأدلة التى اعتمد عليها فى ترجيحه نسبة الكتاب لعز الدين ، وإن كان من اليسير على من ينسب الكتاب لضياء الدين مناقشة هذه الأدلة .

٥ - ذكر من أدلته دليلاً قوياً ، وهو أن بعض الكتب التى اطلع عليها ، والتى عُنت بإحصاء كتب ضياء الدين لم تذكر فى ثبت مؤلفاته كتاب « الجامع » .

وسأزيد هذا الدليل قوة عندما ينتهى إليه القول .

هذا كله جيد وألاحظ عليه :

(أ) أن الدكتور سلام ذكر أن الكتابين اشتركا فى (بعض العبارات) . هكذا (بعض) مع أن المطالع للكتابين يرى اتفاقاً واسعاً بينهما ، حتى إن فى كل منهما فصلاً بأكملها ، وصفحات كاملة عباراتها واحدة ، وهذا ما حدا بالمحققين لكتاب (الجامع) أن يقولوا إنه كالثنى (للمثل) .

(ب) ذكر أن ابن السبكي فى (عروس الأفرح) نسب (الجامع) إلى عز الدين ، وذكر فى الهامش رقمين لصفحتين من الكتاب ، وهذا يوهم أن ابن السبكي صرح فى الموضعين باسم عز الدين فى حين أنه ذكر اسمه فقط فى مثل الموضع الأول .

أما فى الموضع الثانى فقد ذكر كلمة (لأخيه) ، وهى وإن كانت تفيد أن المراد بالأخ عز الدين لكن التدقيق مطلوب ، فى مثل هذه المسائل الشائكة .

(ج) قال هنا : (وقد رأينا أنه ربما كان الكتاب لضياء الدين - يقصد ما جاء فى كتابه :

ضياء الدين بن الأثير وجهوده فى النقد ص ٦٩) .

والعبارة هنا تفيد التقليل ، أو على الأكثر الترجيح ، لكن عبارته هنا تشبه القطع بأنه .

لضياء الدين .

فيبعد أن علل لعدم شهرة الكتاب قال : (والكتاب نفسه من حيث منهجه ، وترتيب أبوابه ،

وما جاء فيه من آراء وشواهد . كل أولئك يشهد على أنه لصاحب (المثل) .

الذين نسبوا الكتاب إلى عز الدين

١ - لعل أوضح وأدق ما قيل في هذه النسبة هو ما ذكره بهاء الدين بن السبكي في (عروس الأفراح) .

في ص ٣٠ - ح ١) من الكتاب ، يتحدث في مقدمته عن الكتب التي استعان بها في تأليف كتابه ، ويقول : إنها نحو ثلثمائة ، وأن كتابه تضمن الخلاصة من مائة تصنيف في هذا العلم ، منها ما وقف عليه ، ومنها ما وقف على كلام من وقف عليه ، ثم يعدد هذه الكتب إلى أن يقول : (والمثل السائر للمصاحب ضياء الدين نصر الله بن الأثير ، والجامع الكبير لأخيه عز الدين) . ويذكر في هذا الموضع أن جل اهتمامه كان على خمسين كتاباً من هذا العدد الذي وقف عليه واختصره ، وكان كتاب (الجامع) أحدها ، ورقمه في السلسلة الثلاثون .

وهذا التصريح على غاية الأهمية ، فبهاء الدين السبكي لم يكن علمه بالكتاب ومؤلفه عن سماع أو قراءة في كتاب آخر ، بل لم يكن الكتاب أحد الثلثمائة في العدد ، ولا مجرد كتاب ذكر في المائة التي خصها بل كان أحد الخمسين ، ومعنى ذلك أن علمه بالكتاب وصاحبه كان عن مباشرة للكتاب ، فهي شهادة عن عيان ، وصحبة طويلة للكتاب وصاحبه ، وهي شهادة عالم باحث . وفي (ص ٩١) من (عروس الأفراح) في نسخة (شروح التلخيص) ح ١ يقول : « ومن الغريب أن التنوخي نقل عن بعض الناس أن صفة فاعل أبلغ من فعيل لكثرة استعمالها ، وذكره ابن الأثير في (المثل السائر) ، وأخوه في (الجامع) » .

٢ - حاجي خليفة في (كشف الظنون ١ - ٥٧١) يقول : كتاب « الجامع الكبير » وأوله : الحمد لله - تأليف علي بن محمد بن الأثير ، المتوفى سنة ٦٣٠ هـ .

٣ - إسماعيل باشا البغدادي في كتابه : (هداية العارفين وآثار المصنفين) ذكر أن من كتب عز الدين : (الجامع الكبير في علم البيان) .

وقد سبق نص كلامه في (ص ٣) من هذا البحث .

٤ - الزركلي في كتابه (الأعلام ح ٤ ، ص ٣٣١) قال : (علي بن محمد بن عبد الكريم ابن عبدالواحد الشيباني الجزري عز الدين بن الأثير المؤرخ الإمام .

من كتبه : (الجامع الكبير) - (وفيات الأعيان ١ - ٣٤٧ - التبيان خ - التكملة لوفيات النقلة ج ٤٧ - مفتاح السعادة ١ - ٢٠٦ - ابن الشحنة حوادث ٦٣٠ هـ - طبقات السبكي ٥ - ١٢٧) .

يذكر الكتب التي جاءت فيها ترجمة عز الدين .

وهذه النصوص ترجع ميزان عز الدين على أخيه المبارك الذي ذكرت بعض المصادر أن الكتاب له ، وأياً ما كان فالكتاب ليس لضياء الدين .

(يتبع)



المثل السائر يسرى الجامع الكبير

٢

للمستاذ الدكتور على العماري

أدلة أخرى :

١ - ذكر الدكتور محمد زغلول سلام أن مما يشكك في نسبة كتاب « الجامع » لضيء الدين عدم ذكر هذا الكتاب في ثبت كتبه في كل المراجع التي اطلع عليها وذكرها .
وهناك مراجع أخرى لم تذكر هذا الكتاب له أيضا .
ومن ذكرهم ابن خلكان .
ولعدم ذكر هذا المؤلف للجامع في مؤلفات نصر الله أهمية خاصة ذلك أنه عاصره وكان حَفِيًّا بأخباره .

قال عن ضياء الدين : (ولقد ترددت إلى الموصل من « إربل » أكثر من عشر مرات ، وهو مقيم بها ، وكنت أود الاجتماع به لآخذ عنه شيئا ، وَلَمَّا كان بينه وبين الوالد - رحمه الله - من المودة الأكيدة ، فلم يتفق لي ذلك) :

فهو صديق الوالد وبينهما مودة أكيدة ، وابن خلكان كان يود الاجتماع به لهذا ، وليأخذ عنه شيئا ، فابن خلكان إذا كان متبعًا لأخبار نصر الله وهذا كان يدعوهُ ألا يغفل كتابا من كتبه ، وبخاصة إذا كان كتابا كالجامع له شأنه في علم البيان .

٢ - المعروف المشهور أن ضياء الدين كان شديد الاعتزاز بنفسه وبكتبه ، وله في ذلك أقوال يضيق بها صَدر الحليم ، وأمثال هذا الأديب لا يترك فرصة إلا اغتمها ، ولا يدع عملا من أعماله إلا أشاد به .

لذلك يكون من مخالفة طبيعة الأشياء ، وطبيعة ضياء الدين بخاصة ألا ينوّه بأى عمل يعمل فكيف يتبع الباحث الكتابين صفحة صفحة ولا يجد ذكرا لأحدهما في الآخر ، فلو فرضنا أن الجامع ألف قبل « المثل » كما يرى بعض الباحثين - وقد ثبت عندى أنه قبل المثل ، بدليل قوله - كما سيأتى : فأفردت كتابا فيه - يريد علم البيان - وهذا يدل على أن (المثل) لم يكن ألف

حين تأليف الجامع ، أقول إذا كان الأمر كذلك كان من الطبيعي جدا ، بل من الضروري أن ينوّه صاحب المثل في المثل بكتاب « الجامع » ، وبخاصة المسائل التي وقع فيها خلاف .
وقد نوه ضياء الدين في بعض كتبه بكتب له أخرى ، نوه في (الاستدراك) بكتاب (المثل) ، وقال : إنه موضوع لبيان أسرار الألفاظ ، وتفصيل أقسامها ، وذكر في (المثل) كتابه : (الوشي المرقوم في حل المنظوم) غير مرة ، وذكر كتابا له اسمه : (العقد) . وفي (الاستدراك) نوّه بكتاب آخر ، يقول عنه : (وقد ألفت في ذلك كتابا ، وسمّيته : (عمود المعاني) ، وجعلته مقصورا على ضروب المعاني الموجودة في النظم والنثر ، وما فيها من الأعمدة المطروقة ، وما يخرج عنها من الشعب ، وهذا كتاب تعبت في تأليفه زمانا طويلا ، وأنا ضنين به) .

ويذكر في المثل أن له في السرقات مقالة ضمنها الحكم بين الممتنعين^(١) .
أقول : كان التنويه بكتاب « الجامع » أولى من التنويه بهذا الكتاب الذي هو به ضنين ، ومن هذه : المقالة المفردة لما نعرفه من غروره ، وإعجابه بكتبه .

وليس فيما بين أيدينا من كتبه أى إشارة إلى كتاب الجامع .
٣ - مما لا يحتل الجدل أن صاحب المثل أخذ أكثر ما في الجامع . وهنا يأتي سؤال تلقائى : ما الداعى لأن يثبت موضوعات واحدة في علم واحد في كتابين ؟ كان الطبيعي إذا كان الجامع ألف أولا - وهو قد ألف أولا قطعا - أن يبنى على ما ذكره ، ويكتفى باسم كتاب واحد ، ويحذف ما بدا له أنه غير صحيح ، فإذا كان المثل ألف أولا واختصره في الجامع كان ينبغي أن يكون الاختصار لكل المسائل التي استقر رأي عليها ويحذف ما عداها ، وهو لم يفعل ذلك .
على أن القارئ للكاتبين لا يشعر بأن الجامع مختصر من المثل ؛ لأن الفصول والمسائل التي جاءت في المثل هي بنصها في الجامع ما عدا ما طول به من الاستشهاد برسائله ، ولا أظن أنه شعر بأنه أحق صلّر القارئ بكثرة ادعاءاته وإشاداته بآرائه وبكلامه فحذف هذه الرسائل من الجامع .

على أن قضية الاختصار تسقط بتأكيدى أن « الجامع » ألف أولا .

أدلة أخرى على أن الجامع ليس لضياء الدين

١ - ذكر الدكتور محمد زغلول سلام من الأدلة التي رجح بها - أولا - أن الكتاب لعز الدين اختلاف شخصية المؤلفين ، قال : (ففى المثل تبدو شخصية ضياء الدين في اعتداده بنفسه

(١) نقلا عن كتاب (ضياء الدين بن الأثير) للدكتور سلام ، ص ٥٤ ، والقول في (المثل) ، ٢ - ٢٠٩ ت الحوى .

وأدبه ، وكثرة استشهاده برسائله ، وسخريته بغيره من العلماء ، ونرى روح مؤلف الجامع مختلفة تماما ، فهو لا يستشهد بكتابات (إلا قليلا) .. ويتم الكلام بأن يوصل - بقوله هذا - قولنا : ويبدو في كتابه - أعني كتاب الجامع - احترام صاحبه للعلماء . والأمر كذلك - كما سيجيء .. اعتداد ضياء الدين بنفسه وبآرائه وبكتبه لا يكاد يخلو منه فصل من فصول (المثل) ، ويكفى ما جاء في المقدمة من قوله : (وهادى الله لابتداع أشياء لم تكن من قبل مبتدعة ، ومنحنى درجة الاجتهاد التى لا تكون أقوالها تابعة وإنما هى مُتَّبَعَة) .

وقوله : (وهذا الكتاب - وإن كان فيما يلقيه إليك أستاذاً - وإذا سألت عما ينتفع به في فنه قيل لك : هذا فإن الدُّرْبَة والإدمان أجدى عليك نفعا) .

وثالثة : (وإذا تركت الهوى قلت : إن هذا الكتاب بديع في إغرابه ، وليس له صاحب في الكتب فيقال : إنه من أخدانه ، أو من أترابه ، مفرد بين أصحابه) .

ويتصل بهذا ما قاله محققا «الجامع» في تقديمه : (وأسلوب ابن الأثير هادى في هذا الكتاب ، ينقل عن تقدمه من العلماء ، ويشير إلى موطن النقل في أكثر الأحيان ، وقد يجادل في الرأى جدلاً هادئاً ، وهذا ما لانراه في كتاب «المثل السائر» إذ قلما نراه يشير إلى رأى ، وهو لا يحاول تفنيده ، والتَّيْل من صاحبه) .

قلت : كانت هذه الملاحظة كافية لأن تلفت نظرهما إلى أن مؤلف الكتاين ليس واحدا . على أن قولهما عن صاحب الجامع : (إنه يشير إلى النقل وموطنه في أكثر الأحيان) فيه نظر - كما سيجيء بمشيئة الله - تعالى .

٢ - حين ينقل مؤلف واحد نصاً عن عالم كبير ، أو عن أديب مشهور في كتاين له يكون حينئذ بين أمرين :

إما أن يكون النص متحداً في الكتاين ، وإما أن ينوه عند الاختلاف بما دعاه إلى تغييره . كأن يقول مثلاً : إني كنت أثبت هذا النص في أحد كتبي ، أو في كتاين كذا بصورة غير هذه الصورة ثم تبين لي أن النص الأدق هو الذى أذكره هنا .

لكن صاحب «المثل» أورد نصاً من كلام أبى العباس المبرد بصورة في كتاب (الجامع) - لو فرضنا أنه من تأليفه - وبصورة في كتاب (المثل) ، ولم يقل ما كان ينبغي أن يقوله .

والذى نعقله أن النص ورد في كتاب «الجامع» وحين سطا نصر الله على الكتاب كان أمامه النص بصورة أخرى فأثبتته ، وضرب صفحاً عن النص الوارد في الكتاب الذى سلب جُل ما فيه . في كتاب الجامع مانصُّه : (حكى^(٢) عن المبرد - وهو من أكبر علماء العربية ، وأفخمهم شأنًا ، وصاحب قول ومذهب - أنه قال : لا أحتاج إلى وصف نفسى لعلم الناس لى ، أنه ليس

أحد يختلج في قلبه مسألة مشكلة إلا لقبني بها ، وأعدتني لها ، فأنا عالم ومتعلم ، وحافظ ودارس ، لا يخفى على مشته من الشعر والنحو ، والكلام المنشور من الخطب والرسائل ، ولربما احتجت إلى اعتذار من فلتة إلى بعض الأصدقاء ، أو التماس حاجة فأجعل المعنى الذى اقصده نُصِب عيني ، ثم لا أجد سبيلا إلى التعبير عنه بما أرتضيه قال : فإذا كان شأن المبرد - مع ارتفاع قدره وسمو منزلته - فما ظنك بمن لم يستشق رائحة هذه الصناعة ؟ .

في « المثل » ما نصه : (ويحكى عن المبرد - رحمه الله - أنه قال : ليس أحد في زمانى إلا وهو يسألنى عن مشكل من معانى القرآن ، أو مشكل من معانى الحديث النبوى ، أو غير ذلك من مشكلات العربية ، فأنا إمام الناس في زمانى هذا ، وإذا عرضت لى حاجة إلى بعض إخوانى ، وأردت أن أكتب إليه شيئا في أمرها أحجم عن ذلك ، لأنى أرتب المعنى في نفسى ثم أحاول أن أصوغه بألفاظ مرضية فلا أستطيع)^(٣) .

ونلاحظ :

أولا : الاختلاف واضح بين النصين ، وكثير ، ولا يكون ذلك إلا إذا كان المؤلف مختلفا ، أو على الأقل كان ينبغي أن ينص لو كان واحدا على سبب تغيير هذا النص .
ثانيا : أثنى صاحب (الجامع) على المبرد ثناء مستطابا في صدر إيراده لكلمته ، ولم تسمح نفسية ضياء الدين أن يقول في المبرد إلا : رحمه الله .

وهذا الصنيع يتفق كل الاتفاق مع طبيعة كل من المؤلفين . أكبرهما الذى يحترم العلماء ويجلهم ، ويعرف لهم أقدارهم ، وأصغرهما الذى يضيئ على العلماء بقليل من المدح والثناء ، بل يعيهم كثيرا .

ثالثا : النص الذى نقله (عز الدين) فيه إنصاف للمبرد ، إذ أورد على لسانه قوله فيه : (ولربما احتجت) ، ورب للتقليل ، أى أنه في أحيان قليلة يعجز عن كتابة ما يود كتابته ، والمبرد نفسه ذكر واقعة واحدة . أما نص ضياء الدين ففيه على لسان المبرد : (وإذا عرضت لى حاجة) ، وإذا فهي حاجة كلما عرضت عجز المبرد عن تلبيتها .

ثم إن كلمة المبرد كأنها صورة أخرى من كلمة الفرزدق إذ يقول : أنا أشعر تميم ، وقد يأتى على وقت ، ونزع ضرر من أضراسى أهون على من قول بيت من الشعر .

رابعا : إذا كان الجامع ألف قبل المثل - كما أكذت - كان من الطبيعى أن يكون الأمر على العكس .

بيان ذلك أن أيام الشباب هي أيام الحماس والغرور ، وأيام الشيخوخة أيام الوقار واحترام العلماء ، فكان ينبغي أن يكون الغرور والتهجم في « الجامع » لا في « المثل » لو كنا كلاهما لضياء الدين .

(٣) المثل السائر ج ١ . ص ٧٤ . ت الشيخ محيى الدين .

الاختلاف

وقع بين الكتابين اختلاف في قضايا مشهورة معروفة .
ومن شأن المؤلفين إذا ذكر أحدهم رأيا في كتاب له ، ثم خالفه في كتاب آخر أن ينبه على أنه
عدل عن رأيه السابق وبخاصة إذا كان الكتابان في موضوع واحد .
ولكننا لم نجد في المسائل التي وقع الاختلاف بين الكتابين فيها تنبيهات من ضياء الدين .

١ - زيادة بعض الحروف في القرآن الكريم

من المعروف لدى الدارسين أن العلماء اختلفوا في الإجابة عن هذا السؤال : هل في القرآن
حروف زائدة ؟

فبعضهم أكد أن زيادة وردت ، وعلى ذلك أكثر النحويين ، وبعضهم نفى ، وعلى ذلك
بعض المفسرين .

١ - وقد وجدنا صاحب (الجامع) من الفريق الأول ؛ فهو يقول : (اعلم أن المجاز ينقسم إلى
أقسام ، وقد أودعنا كتابنا هذا منها ما سنع لنا ، وهو أربعة عشر قسما) .
ثم قال : (الثاني : الزيادة في الكلام لغير فائدة ، لقوله تعالى :

﴿فِيمَا رَحِمْتَنَ اللَّهُ لَيْتَ لَهُمْ﴾ ف (ما) هنا زائدة لا معنى لها ، أى فبرحمة من الله لنت لهم) .
ب - أما صاحب (المثل) فبعد أن ذكر أنه اطلع في كتاب من مصنفات أبى حامد الغزالي - رحمه
الله - ألفه في أصول الفقه ، ووجده ذكر فيه الحقيقة والمجاز وقسم المجاز إلى أربعة عشر قسما -
قال : (الثاني عشر - الزيادة في الكلام لغير فائدة ..) وذكر عبارة (الجامع السابقة بنصها) . ثم
قال : (وهذا القول لا أراه صوابا) ، ونفى أن يكون من المجاز ، ثم قال : (والوجه الآخر : أنى لو
سلمت أن ذلك من المجاز لأنكرت أن لفظة «ما» زائدة لا معنى لها ، ولكنها وردت تفخيما لأمر
النعمة التي لأن بها رسول الله ﷺ ، وهى محض الفصاحة ، ولو عرى الكلام منها لما كانت له
تلك الفخامة ، وقد ورد مثلها في كلام العرب) .

وبعد أن ذكر مثالا من كلام العرب ، وقال إن لفظة (ما) جاءت تفخيما وتعظيما ، ولو
أسقطت لما كان للكلام ههنا هذه الفخامة والجزالة - قال : (ولا يعرف ذلك إلا أهله من علماء
الفصاحة والبلاغة) .

بعد ذلك رمى الغزالي بآبده من أوابده ، وهى شنشنة معروفة عنه - تنقصه للعلماء ،
فقال : (وأما الغزالي - رحمه الله تعالى - فإنه معذور عندي في ألا يعرف ذلك ، لأنه ليس فنه) ،
كما رمى كل من قال بالزيادة ، فقال : (ومن ذهب إلى أن في القرآن لفظا زائدا لا معنى له فإما أن
يكون جاهلا ، وإما أن يكون متسماحا في دينه واعتقاده) (٤) .

(٤) المثل السائر ج ١ ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ . ت محي الدين .

قلتُ : ولا أستبعد أن يكون قصد بهذه الكلمات الجارحة أخاه صاحب كتاب (الجامع) ، فقد جاء في (شذرات الذهب ٥ - ١٨٨) في ترجمة ضياء الدين : (وكانت بينه وبين أخيه عز الدين مقاطعة كلية . قاله في العبر) .
وهكذا نرى هذا الرجل بعد أن سرق جُلَّ ما في كتاب أخيه رماه : إمَّا بالجهل ، وإما بالتسمُّع في دينه واعتقاده ! .
ونلاحظ - أيضاً - أن من الاختلاف بينهما في هذا الموضوع أن صاحب الجامع عدَّ ما في الآية مجازاً في حين نفاه صاحب المثل .
ويتصل بهذا قوله عن الزيادة بعامة ، وإنكارها ، وعييه على النحاة بأنهم ليسوا من أهل البلاغة .

قال : (وجرى بيني وبين رجل من النحويين مفاوضة في هذه الآية : «فلما أن أراد أن ييطش بالذي هو عدوُّ لهما» ، فقال : إن (أن) الأولى زائدة ، ولو حذف فقيل فلما أراد أن ييطش بهما لكان المعنى سواء ، ألا ترى إلى قوله تعالى :

﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِمْ ﴾ ، وقد اتفق النحاة على أن (أن) الواردة بعد (لما) ، وقبل الفعل زائدة ، فقلت له : (النحاة لأقنيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة ، ولا عندهم معرفة بأسرارها من حيث أنهم نحاة)^(٥) .

وبهذه المناسبة نذكر الفرق بينه وبين أخيه في النظر إلى العلماء السابقين .
يقول في المقدمة : (وما من كتاب إلا تصفحت سيئه وشينه ، وعلمت غته وسمينه فلم أجد ما ينتفع به إلا كتاب الموازنة لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدى ، وكتاب «سر الفصاحة» لأبي محمد عبدالله بن سنان الخفاجي .. على أن كلا الكتائين قد أهملنا من هذا العلم أبواباً ، وربما ذكرنا في بعض المواضع قشوراً ، وتركا لباباً) .

أما صاحب الجامع فيقول : (أما بعد^(٦)) . فلما كان تأليف الكلام مما لا يوقف على غوره ، ولا يعرف كنه أمره إلا بالاطلاع على علم البيان ، الذي هو لهذه الصناعة بمنزلة الميزان احتجت حين شدتُ نبذة من الكلام المنشور إلى معرفة هذا المذكور ، فشرعت عند ذلك في تطلبه والبحث

(٥) المثل ٣ - ١٣ ت الحرف - طبانة ، وفي ٣ - ١٥ قال عن النحاة - أيضاً - وهذه دقائق لا تؤخذ من النحاة ، لأنها ليست من شأنهم . (سينه : ساقطة . شينه : شريفة) هامش التحقيق .

(٦) في هذه الفقرات ثلاثة براهين على أن الجامع ألف قبل المثل .

١ - حين شدت نبذة - المحققان - لعل الأصل : شدت أي أخذت طرفاً من الأدب . إذاً فهو في أول شبابه .

ب - مضت (برهة من العمر) أي لم يمض زمن طويل ، فهو لا يزال في ميعة الشباب .

ج - أفرد كتاباً ، ومعناه أنه لا كتاب له آخر في علم البيان .

عن تصانيفه وكتبه ، فلم أترك في تحصيله سبيلا إلا نهجته ، ولا غادرت في إداركه بابا إلا ولجته ، حتى اتضح عندي بادية وخافيه ، وانكشفت لي أقوال الأئمة المشهورين فيه) وبعد أن ذكر الرماني ، والآمدي ، والجاحظ ، وقدامة ، والعسكري أبا هلال ، والغامسي ، وابن سنان ، وصفهم بقوله : (من له كتاب يشار إليه ، وقول تُعقد الخناصر عليه) . وصف هؤلاء ولغيرهم ممن اطلع على كتبهم . ثم قال : إنه بعد ما مضى على ذلك برهة من العمر ، وملاوة من الدهر لمح في أثناء القرآن الكريم أشياء طريفة من هذا النحو ألفاهم قد غفلوا عنها ، عندئذ قال : (أحببت أن أفرد لها كتابا ، وأفصلها فيه أقساما وأبوابا ، ليكون مقصوراً على هذا العلم - يريد علم البيان - وغرائب ، ورموزه الخفية وعجائبه ، فلما شرعت في تليفقه ، وبدأت بإيضاح القول فيه وتحقيقه عاودت النظر في تصانيف العلماء المذكورين ، والتبصر في أقوال أئمة هذه الصناعة المشهورين فسنح لي عند ذلك لطائف رائعة ، ونوادير حسنة فائقة هي كالشاهدة لما بينوه ، والمشيدة لما نصّوا عليه وعينوه ، وقلما تركت قولاً من أقوالهم بحاله من غير زيادة أو دعتها في خلاله) .

فإذا صرفنا النظر عن ادعائه بأنه لمح في القرآن الكريم لطائف أغفلوها نلحظ الفرق واضحاً بينه وبين ضياء الدين في النظر إلى العلماء السابقين .

فعر الدين اعترف بأن هؤلاء أئمة مشهورون ، لكل منهم كتاب يُشار إليه ، وقول تُعقد الخناصر عليه ، وأنه حين شرع في تأليف كتابه عاود النظر في كتبهم فجاء كتابه كأنه شرح لأقوالهم .

أما ضياء الدين فكما قال ابن أبي الحديد في كتابة (الفلک الدائر على المثل السائر) : إن الذي حدها على وضع كتابه أمور ، منها : (إزراؤه على الفضلاء ، وغضّه منهم ، وعيبه لهم ، وطعنه عليهم ، فإن ذلك ما يدعو إلى الغيرة عليهم) قال : (ومنها إفراطه في الإعجاب بنفسه ، والتبجح برأيه) والتقريظ لمعرفته وصناعته ، وهذا عيب قبيح يحبط عمل الإنسان والاجتهاد ، ويوجب المقت من رب العباد) .

قلت : ومن عيبه على المتقدمين :

- ١ - زعمه أنه بعد تصفحه كتب السابقين ، ومعرفته غشها وثمينها لم يجد فيها كتاباً ينتفع به إلا كتابين ، على أن الكتابين - على حد زعمه - ربما ذكرا قشورا ، وتركاً لباباً^(٧) .
- ٢ - قوله : (ولما وقفت على أقوال الناس في هذا الباب - يريد باب الفصاحة والبلاغة ملكتنى الحيرة ، ولم يثبت عندي ما أعوّل عليه)^(٨) .
- ٣ - قوله : (وقد وقفت على كتاب يقال له : (مقدمة ابن أفلاح البغدادي) ، وقد قصرها على

(٧) مقدمة المثل .

(٨) المثل ص ٦٥ تحقيق الشيخ محي الدين .

تفصيل أقسام الفصاحة والبلاغة ، وللعراقيين بها عناية ، وهم واصفون لها ، ومُكيِّون عليها ، ولما تأملتها وجدتها قشورا لا لبُّ تحتها) .

٤ - في السجع : (ولقد تصفحت المقامات الحريية ، والخطب النباتية على غرام الناس بهما ، وإكبابهم عليهما فوجدت الأكثر من السجع فيهما على الأسلوب الذي أنكرته^(٩) .
والأسلوب الذي أنكره - كما يقول - : أن ترد السجعتان على معنى واحد . قال : (وجل كلام الناس المسجوع جاء عليه) .

قلت : ولعل الذي حمّله على عيب مقدمة «ابن أفلح» والمقامات والخطب هو ما وجده في نفسه من الغيظ لاهتمام الناس بكل منها !!! .

٥ - حتى لو أخطأ مرة وأثنى على أديب يعز عليه ألا يناله بقارصة من قوارصه . أورد تقاليد من كلامه وكلام (الصائى) ثم قال : (وهذا الذى ذكرته من كلامى وكلام الصائى فى هذه التقاليد الأربعة لم أقصد به الوضع من الرجل ، وإنما ذكرت ما ذكرته لبيان موضع السجع الذى لا يثبت على المحك .. وكيف أضع من الصائى وعلم الكتابة قد رفعه ، وهو إمام هذا الفن والواحد فيه ؟) .

هكذا مدح الصائى ثم عقّب : (لكنه فى الإخوانيات مقصّر ، وكذلك فى كتب التعازى) .
قال : (وعندى فيه رأى لم يره أحد غيرى ، ولى فيه قول لم يقله أحد سواى ، وذلك أن عقل الرجل فى كتابته زائد على فصاحته وبلاغته)^(١٠) .

غرور ضياء الدين

ذكرت قريبا بعض ما ورد فى كتبه من امتداح لنفسه ولآرائه وكتبه ، وأزيد - هنا - هذا التّفنّج والتّعالى وضوحاً كى يظهر الفرق واضحاً بينه وبين مؤلف «الجامع» .
وقبل أن أسرد شيئا من هذا أثبت بعض ما جاء فى (الجامع) مع احترام للعلماء ، وتواضع عند ذكرهم .

١ - عرض للتشبيه المحذوف الأداة فذكر جماعة من العلماء عدّوه فى الاستعارة ثم قال : (وقد أوردناه نحن فى كتابنا هذا فى باب الاستعارة تشبهاً بالقوم ، واستناناً بستمهم ، لأنهم السابقون فى هذا الفن بالتصنيف إلا أن موضعه بابا التشبيه)^(١١) .

وعرض ضياء الدين لنفس الموضوع فقال : (والتشبيه تشبيهان : تشبيه مظهر الأداة كقولنا : زيد كالأسد ، وتشبيه مضمّر الأداة كقولنا : زيد أسد ، وهذا التشبيه المضمّر الأداة قد خلطه قوم بالاستعارة ، ولم يفرقوا بينهما ، وذلك خطأ محض)^(١٢) .
والفرق واضح بين التعبيرين .

(١١) ص ٨٣ .

(١٢) المثل ص ٣٥٧ . ت محي الدين .

(٩) السابق ص ٢٧٨ .

(١٠) السابق ص ٢٣٨ .

٢ - عند حديث صاحب (الجامع) عن المعازلة يقول : (واعلم أن هذا الذي أشرنا إليه من المعازلة بابه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره في كتابنا هذا إلا أن المعازلة قد جعل لها أهل هذه الصناعة بابا مفردا في كتبهم فلم نر مخالفتهم في هذا القدر)^(١٣) .
وسكت ضياء الدين عن هذا التعقيب بعد أن نقل ما نقل عن أخيه ، وهل يسمح له تعالىه أن يقول : تبعت القوم في وضع باب مفرد للمعازلة ؟! .
ونعود إلى السياق :

١ - يقول الدكتور عبداللطيف حمزة في كتابه : (الحركة الفكرية في مصر) : (أما غرور ابن الأثير ، وشدة إعجابه بنفسه ، وحقده على غيره فقد ظهر أثر ذلك في كتابه : (المثل السائر) ظهوراً يلفت النظر ، ومن الأمثلة على ذلك أنه أعرض إعراضا تاما عن أن يأتي للقارئ في كتابه هذا بنماذج إنشائية لغيره ، وجعل كتابه معرضا لنماذج إنشائية لنفسه ، ولم يكف بذلك حتى وجدناه يعرض بالقاضي الفاضل تعريضا ينم عن سوء القصد ، ونكران الجميل)^(١٤) .
قلت : وأضيف إلى ما ذكره الدكتور حمزة :

٢ - مع قراءتي لكتاب المثل غير مرة لم أجد فيه ذكرا للشيخ عبدالقاهر مع أني وجدته في بعض المواضع ينقل نقلا حرفيا عبارات عبدالقاهر وإن غير بعض الالفاظ)^(١٥) .

٣ - من غروره بنفسه قوله : (ولقد مارست الكتابة ممارسة كشفت لي عن أسرارها ، وأظفرتني بكنوز خواطرها إذ لم يظفر غيري بأحجارها)^(١٦) .

وقوله عن كتابه (المثل) : (وهذا الكتاب وإن كان فيما يليق به إليك أستاذاً ، وإذا سألت عما ينتفع به في فنه قيل لك : هذا ، فإن الدُّرَّة والإدمان أجدي عليك نفعا ، وأهدى بصرا وسمعا)^(١٧) .

وقوله عند حله لآيات من القرآن : (وعند تأمل ما أورده منها في هذا الكتاب يظهر للمتأمل صحة دعاوى ، ولئن كان من تقدمني أتي بشيء من ذلك فإني ركبت فيه جوادا ، وركب فيه جملا ، ونال من مورده نهلة واحدة ، ونلت منه نهلا وغللا)^(١٨) .

وتستبد به المبالغة أحيانا إلى أن يقول : (في هذا الفصل كل مليحة من المعاني ، ولو لم يكن في هذا الكتاب سواه لكان كافيا)^(١٩) .

ولا عجب فكأن المبالغة طبع مغروس في نفسه . فمن ذلك :

ذكر أبياتا لجرير ، وهي التي مطلعها :

وعاير عوى من غير شيء رميته بقافية ألفاظها تقطر الدما

(١٣) ص ٢٣١ .

(١٤) ص ٢٥٣ .

(١٥) انظر المثل السائر ج ١ ص ٢٨٤ ت . محي الدين ، ودلائل الإعجاز ص ٤٧ ت . شاكر على سبيل المثال .

(١٦) المثل ١ - ١٢٧ - ت الحوفي .

(١٧) السابق ص ٣٧ . وقد سبق .

(١٨) السابق ج ١ ص ١٧١ .

(١٩) المثل ج ١ ص ١٠٠ ت الشيخ محي الدين رحمه الله

ثم قال : (ولو لم يكن لجرير سوى هذه الآيات لتقدم بها الشعراء)^(٢٠) .

واورد بيت المتنبي :

أتراها لكثرة العشاق تحسب الدمع خلقه في المآقي

ثم قال : (وهذا البيت بمفرده يعدل دواوين كثيرة من الغزل ، ولو لم يكن للمتنبي غيره كفاه)^(٢١) .

وأبياتا (لابن حجاج) نعتها بأنها لطيفة ، وأثنى عليها قائلا : (وما علمت معنى في هذا المقصد أطف ولا أرق ولا أعذب ولا أحلى من هذا ، ويكفى ابن حجاج من الفضيلة أن يكون له مثل هذه الآيات)^(٢٢) .

ويقول عن (الاستدراج) وهو - كما عرّفه - : (مخادعات الأفعال التي تقوم مقام مخادعات الأقوال) . يقول عنه : (وإذا حقق النظر فيه عُلِمَ أن مدار البلاغة كلها عليه)^(٢٣) .

٤ - قدمت طرفا من عيبة العلماء ، وتنقصهم ، وهذه نفحة أخرى من صفحاته في تنقص العلماء .

قال : الأمة بالضم عبارة عن الجمع الكثير من الناس ، ويقال : الأمة . بالكسر ، وهي النعمة فإن الأمة بالضم لفظة حسنة ، وبالكسر ليست بحسنة ، واستعمالها قبيح .

ثم قال : (ورأيت صاحب كتاب الفصيح قد ذكرها فيما اختاره من الألفاظ الفصيحة ، وباليث شعري ! ما الذي رآه من فصاحتها حتى اختارها ؟ . وكذلك اختار ألفاظا آخر ليست بفصيحة ، ولا لوم عليه ، لأن صدور مثل ذلك الكتاب عنه كثير ، وأسرار الفصاحة لا تؤخذ من علماء العربية ، وإنما تؤخذ منهم مسألة نحوية أو تصريفية ، أو نقل كلمة لغوية ، وما جرى هذا المجرى ، وأما أسرار الفصاحة فلها قوم مخصوصون بها ، وإذا شذّ عن صاحب كتاب الفصيح ألفاظ معدودة ليست بفصيحة في جملة كثيرة ذكرها ، فإن هذا منه كثير) .

وفي موضع آخر (ج ١ . ص ٣٥١) يذكر أنه رأى من متخلفي صناعة الكتابة جماعة همهم مقصور على الألفاظ التي لا حاصل لها مع اعتقادهم بأنهم أثروا بأمر عظيم .

ثم يقول معصما غير محتشم : (وإذا نظر إلى كتاب زماننا وجدوا كذلك ، فقاتل الله القلم الذي يمشي في أيدي الجهال الأغمار ، ولا يعلم أنه كجواد يمشي تحت حمار .. وقد أصبح في يد قوم هم أحوج من صبيان المكاتب إلى التعليم .. وفي أمثال العوام : لا تُعبر الأحق شيئا فيظنه له) .

أطلت القول في هذا الفصل لتأكيد اختلاف المؤلفين فيما يتعلق بتواضع أحدهما ، وغرور الآخر ، وفيما يتعلق كذلك بموقف كل منهما من العلماء والكتاب السابقين والمعاصرين . أحدهما لم يتعرض لعالم واحد ، ولا لكاتب واحد بدم ، والآخر يتنقص العلماء والكتاب

فرادى وجماعات .

(٢٠) المثل ٢ / ٢٩٣ - الحوق .
(٢١) المثل ٢ / ٢٥٠ - الحوق .
(٢٢) المثل ٢ / ٢٥٠ - الحوق .
(٢٣) المثل ٢ / ٢٥٠ - الحوق .

(٢٠) المثل ٢ - ٣٩٩ - ت الحوق .

(٢١) الاستدراك . ورقة ٣١ .

المثل السائر

٣

للمستأذ الدكتور
على العمارى

يسر الجامع الكبير

أدلة أخرى على الاختلاف :

١ - فيما يتعلق بالجاز :

يقول صاحب الجامع :

(وأعلم أن الجاز إذا كثر لحق بالحقيقة وذلك أن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة فيه) .
(وقوع التأكيد في هذه اللغة دليل على شيوع الجاز فيها ، واشتماله عليها) . وضرب لذلك
أمثلة منها : قام زيد وقعد عمرو ، وعامة الأفعال : (ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية
فقولك : (قام زيد) معناه كان منه القيام ، أى هذا الجنس من الفعل ، ومعلوم أنه لم يكن منه
جميع القيام فإذا كان الحال كذلك علمت أن قيام زيد مجاز لا حقيقة ^(١) .

ويقول صاحب المثل : (وقد ذهب قوم إلى أن الكلام كله حقيقة لا مجاز فيه ، وذهب آخرون إلى أنه كله مجاز لا حقيقة فيه ، وكلا المذهبين فاسد عندى ^(١)) .

وفى موضع آخر يذكر أنواع المجاز - كما نقلها عن الغزالي - ومن أنواعها : تسمية الشيء بكلمة كقولك فى جواب : ما فعل زيد ؟ القيام ، والقيام جنس يتناول جميع أنواعه ، وهذا القسم لا ينبغى أن يوصل - بأقسام المجاز ؛ لأن القيام لزيد حقيقة ^(٢)) .
ثم يجعله من التوسع .

وبمناسبة هذا المثال واختلافهما فيه نذكر موقف كل منهما من أقسام المجاز التى نقلها عن الغزالي .

فقد ذكرها صاحب الجامع دون غزو ، فى حين ذكرها صاحب المثل وقال : إنها فى كتاب من كتب الغزالي .

وقد سلم بها كلها صاحب الجامع ، ولم يعترض على أى قسم منها ، أما صاحب المثل فقد علق على كل واحد منها برفضه وردّه إلى التوسع أو التشبيه أو الاستعارة وردّه بعضها إلى الحقيقة ، ثم قال فى ختام الفصل : (فهذه أقسام المجاز التى ذكرها الغزالي - رحمه الله تعالى - وقد بينت فساد التقسيم فيها ^(٣)) .

وترتيبها مختلف فى الكتابين ، وإن كان العدد واحداً (أربعة عشر قسماً) ومما أصاب فيه ضياء الدين أن الغزالي - ووافقه صاحب الجامع - مثل لتسمية الشيء باسم ضده بقولهم (جَوْن) ، قال ضياء الدين : (وهذا القسم ليس من المجاز فى شيء ألبتة ، وإنما هو حقيقة فى هذين المسميين معا ، لأنه من الأسماء المشتركة ، كقولهم : شِئتُ السيف إذا سللته ، وشتمته إذا أغمدته ، فدل الشِّيم على الضدين معا بالوضع الحقيقى ، وفى اللغة من هذا شيء كثير فكيف يجعل هذا القسم من المجاز ^(٤)) ؟ ١٩ .

وعلى أى فالخلاف واضح بين اعتبار كل منهما .
ومما أخطأ فيه صاحب المثل ، وذكره صاحب الجامع على الصواب نقلاً عن الغزالي اعتراضه على إطلاق اسم (سماء) على المطر وجعله من مجاز تسمية الشيء باسم مكانه ، قال : (وهذا القسم داخل فى الأول - يريد التوسع ؛ لصيغة المناسبة بين المنقول والمنقول إليه ، وهذا النزول

(٢) ج - ١ . ص ٥٩ . ت . محبى الدين .

(٣) السابق ص ٣٧٢ .

(٤) السابق ص ٣٧٣ .

(٥) السابق ص ٣٧١ .

من عال ، وكل ما علاك فأظلك فهو سماء ، على أن الأغلب على ظني أن هذا القسم - من الأسماء المشتركة ، وتسمية المطر بالسماء حقيقة فيه ، وليس من المجاز في شيء^(٦) .

أولاً : اللغة لا تؤخذ بالظن ، ولا بالظن الغالب .

ثانياً : هذا مخالف لكل ما يقوله علماء البلاغة .

وبما أخطأ فيه صاحب المثل - أيضاً - اعتراضه على أن قوله - تعالى - :

﴿إِنِّي أُرِيتِي أَعْصِرُ نَخْرًا﴾

سورة يوسف - آية (٦٦) .

من مجاز تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه ، كما ذكره الغزالي وكما أقره صاحب الجامع ، وكما هو معروف عند جميع البلاغيين .

قال ضياء الدين : (وذلك داخل في القسم الأول بصيغة المشابهة بين المنقول والمنقول منه ، وهو من باب الاستعارة ، بل هو أوغل في المشابهة لأن الخمر من العنب ، وليس الرجل من الأسد ، ولا الأسد من الرجل^(٧)) .

وخطؤه أنه جعله أولاً من التوسع قال : لصلة المشابهة ، ثم جعله ثانياً من الاستعارة لبنائها على التشبيه ، وكأن الأصل عنده : أراني أعصر عنباً كالخمر ، وهو افتراض واضح الخطأ لأن الأصل لا يشبه بفرعه ، ولا بما ينشأ عنه ، وأنه مخالف بذلك جميع علماء البلاغة .

٢ - الكناية :

أورد صاحب الجامع بيت نصيب !

فعاوجوا فأتثوا بالذى أنت أهله ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب
وعدّ (أثنت) من الكنايات الحسنة^(٨) .

وأورد صاحب المثل نفس البيت ، وعدّ ما فيه من التشبيه المضر الأداة ، وعجب من الجاحظ لعدّه من الكناية .

(٦) السابق ص ٣٧٠ .

(٧) السابق ص ٣٦٩ .

(٨) ص ١٦٥ .

(٩) ج ٣ - ص ٧٠ - ت - الحوفي .

قال : (فهذا يروى عن الجاحظ ، وما أعلم كيف ذهب عليه مع شهرته بالمعرفة بفن الفصاحة والبلاغة ، فإن الكناية هي ما جاز حمله على جانب الحقيقة كما يجوز حمله على جانب المجاز .

وما هنا لا يصح ذلك ولا يستقيم ؛ لأن الثناء للحقائب لا يكون إلا مجازاً ، وهذا من باب التشبيه المضمّر الأداة ، الخارج عن الكناية ، والمراد أن في الحقائب من عطاياك ما يعرب عن الثناء لو سكت أصحابها) .

والعجب منه فمع عجبه من الجاحظ ، ومخالفته للكتاب الذي يسرق منه تورّطه في خطأ كبير ، فحتى - على ما ذهب إليه في غير هذا الموضع - لا ينطبق تعريف التشبيه المضمّر الأداة .

ثم من أين جاء بهذا الحدّ للكناية ، والأمثلة التي لا تحتل الكناية الحقيقة فيها - على ما ذهب إليه جمهور العلماء - لا تكاد تحصى .

ذكر صاحب الجامع أن علماء البيان في استعمال الإفراط على ثلاثة أضرب : من يكرهه ، ولا يراه صائبا ، ومنهم الجاحظ .

من يختاره ويؤثره ، ومنهم قدامة . وذكر قوله : الغلو عندى أجود المذهين ، فإن أحسن الشعر أكذبه) .

من يذهب إلى التوسط ، وهو الاقتصاد . قال : (وهذا المذهب المتوسط أليق المذاهب الثلاثة ، وأدخلها في الصنعة ، وذلك أن يُجعل الغلو ، وهو الإفراط مثلاً ثم يُستثنى فيه بلو أو بكاد أو ماجرى هذا المجرى فيدرك مراده ؛ ويسلم من عيب عائب ، أو طعن طاعن) (١) .

وقال صاحب المثل : (وأما الإفراط فقد ذمّه قوم من أهل هذه الصناعة ، وحمده آخرون ، والمذهب عندى استعماله ، فإن أحسن الشعر أكذبه ، بل أصدقه أكذبه ، لكنه تتفاوت درجاته) .

ثم قال : (ومن أحسنه أن يجعل الإفراط مثلاً ، ثم يستثنى فيه بلو أو بكاد وما جرى مجراهما) (١) .

فهو أولاً يخالف صاحب الجامع ، وثانياً ينقل عبارة قدامة ، وثالثاً يبالغ فيجعل أصدق الشعر أكذبه ، ثم يوافق صاحب الجامع في النوع الأخير ، وأقل ما يوصف به صنيعه هذا (الاضطراب) . وقد يضل السارق !! .

(١٠) ص ٢٢٩ .

(١١) ص ١٩١ - ١٩٤ ج ٣ . ت الحوق .

٤ - تقديم المفعول والقصر :

قال صاحب الجامع :

تقديم المفعول على الفعل ، وإنما تعتمد إلى ذلك قصدا للاختصاص .. ومن هذا النحو قوله تعالى :

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ .

فإن قوله : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ تخصيص له بالعبادة دون غيره ، وكذا قوله : ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١٢) .

وقال صاحب المثل عن نفس الآية : (وقد ذكر الزمخشري في تفسيره أن التقديم في هذا الموضع قصد به الاختصاص ، وليس كذلك ، فإنه لم يقدم المفعول على الفعل للاختصاص ، وإنما قدم لمكان نظم الكلام ، وذلك لمراعاة حسن النظم السجعي) .
ومن عجب أن يقول بعد ذلك : (وهذا غير خافٍ على أحد من الناس فضلا عن أرباب البيان) .

قلت : مع الأسف قد خفى عن جبهة علماء البيان ، وخفى عليه هو إن كان كتاب الجامع من تأليفه .

٥ - التوشيح :

وهو أن يبنى الشاعر أبيات قصيدته على بحرین مختلفين . ويصح الوقوف فيه على قافيتين .
ثم قال صاحب الجامع : (وهذا من محاسن صناعة التأليف ، إلا أن فيه نوع إشكال وصعوبة)^(١٣) .

وقال في المثل : (وهذا لا يكاد يستعمل إلا قليلا ، وليس من الحسن في شيء ، واستعماله في الشعر أحسن منه في الكلام المنشور . واعلم أن هذا النوع لا يستعمل إلا متكلفا . لو نظم عليه قصيد من أوله إلى آخره يتضمن غزلا أو مدحا كان يجيء باردا غثا لا يسلم منه على محك النظر عُشره ، والعُشر كثير)^(١٤) .

قلت : المهم - هنا - أنه خالف صاحب الجامع مخالفة واضحة من الضد للضد .
ولكن كيف غاب عنه - وهو الأوحـد في علم البيان على زعمه - أنه لو نُظم قصيد من أوله إلى آخره من أجود نوع من أنواع البيان - الاستعارة مثلا - لكان الحكم كما قال في هذا ؟!
وهل غاب عنه أنه مما أُررى ببعض قصائد صالح بن عبد القدوس أن جعلها كلها حكما ؟!

(١٢) ص ١٠٩ .

(١٣) ج ٢ . ص ٢١٢ . ت الحوق .

(١٤) ص ٢٤٢ .

(١٥) السابق ٣ - ٢١٦ .

٦ - المقابلة أو المطابقة :

يقول صاحب (الجامع) : (ولنرجع إلى هذا النوع من التأليف ، ونحقق الكلام فيه ، فنقول : (اعلم أن الأليق من حيث المعنى أن يسمى هذا النوع المقابلة ، لأنه لا يخلو الحال من ثلاثة أقسام : إما أن يقابل الشيء أو بغيره أو بمثله ، وليس لنا قسم رابع)^(١٦) . ويقول في (المثل) : إنه من وجهين إما أن يقابل الشيء بضده ، أو يقابل بما ليس بضده ، وليس له وجه ثالث . فكأنه ضمن الوجه الثاني ما ليس بضده من مغايرة ومماثلة .

السرققات :

قال ضياء الدين في (المثل) : واعلم أن علماء البيان قد تكلموا في السرقات الشعرية فأكثروا ، وكنت ألفت فيها كتابا ، وقسمته ثلاثة أقسام : نسخا و سلخا ومسحوخا .

وبعد أن عرف كلا منهما قال : (وها هنا قسمان آخران أدخلت بذكرهما في الكتاب الذي ألفت ، فأحدهما أخذ المعنى مع الزيادة عليه ، والآخر عكس المعنى إلى ضده ، وهذان القسمان ليسا بنسخ ولا سلخ ولا مسح)^(١٧) .

قلت : أولا ذكر أن له كتابا في البلاغة ، ولو كان كتاب الجامع من تأليفه لنوه به ، وقد عرضت لمثل هذا فيما سبق .

ثانيا : صاحب الجامع ذكر هذين النوعين : الزيادة على المعنى وعكسه ، ومثل لهما ، وقال عن العكس : (وهذا من غرائب ما يوجد في باب الأخذ) ولو كان كتاب الجامع لضياء الدين لما قال : (أدخلت) ، بل كان يقول : ذكرتهما في كتاب الجامع .

٨ - لا يكاد صاحب الجامع يذكر في شواهد بيتا عاريا إلا نادراً ، وأذكر بيتا واحدا فقط ، لكن صاحب المثل لا يتحرج من ذلك ، فهو يستشهد بالأبيات فيها الفحش والتعري ، ويكفي في ذلك أن تنظر باب اللزوم والتضمين والكناية في كتابه (المثل) ، وفي بعض رسائله .

وهذا يدلنا على اختلاف طبيعة الرجلين عز الدين ونصر الله ، فالأول عرّف بالصيانة والاحتشام ، والعلو عن السفاسف ، وصنّعه في كتابه (الجامع) من شواهد ذلك ، أما الثاني ففي الصفحة التالية بعض ملامح حياته ، وقبس من سيرته السياسية ، وأخلاقه الاجتماعية .

(١٦) ص ٢١٢ .

(١٧) ج ٣ . ص ٢٢٢ . ت الحوق .

جراحة نصر الله على الأخذ من غيره

بعد أن انتهى محققا الجامع من استعراض سيرة ضياء الدين السياسية قالوا : (وبما قدمنا من أخبار مفصلة يظهر أن نصر الله بن الأثير كان عقيم السياسة ، عنيدا ، خاليا من الحكمة ، وأنه أفسد على مخدمه الأفضل مملكته ، واحتجنا أموالها وهرب إلى الموصل) .

وخلصة القصة كما ذكرها (ابن تغرى بردى) فى : (النجوم الزاهرة) ، ونقل المحققان أكثرها فى مقدمتهما لكتاب الجامع .

كان الملك الأفضل بن صلاح الدين صاحب دمشق أكبر إخوته ، والمشار إليه فى أيام أبيه ومن بعده إلى أن ظهرت منه أمور ، منها : أنه استوزر (الجزرى) فأساء ضياء الدين السيرة^(١٨) .

(شرح الأفضل على عاداته فى اللهو واللعب .. وفوض الأمر إلى وزيره ضياء الدين الجزرى ، وحاجبه الجمال بن محاسن العجمى فأفسدا عليه الأحوال ، وكانا سببا لزوال دولته)^(١٩) .

(أشار الملك العادل على الأفضل بعزل الجزرى عن الوزارة ، ويقول له : هذا يخرب بيتك)^(٢٠) .

ومرة أخرى أرسل إلى الأفضل : (ارفع يد هذا الأحق ، السيء التدبير ، القليل التوفيق)^(٢١) .

وفى رواية للعماد الأصفهاني أن ضياء الدين هرب ليلا إلى بلاده وقد ادخر فيها أموال دمشق وأعمالها ثلاث سنين .

وكانت النهاية أن أخرج الأفضل وزيره ضياء الدين من دمشق فى جملة الصناديق خوفا عليه من القتل والتحريق ، وقد أخذ أموالا عظيمة وهرب بها إلى الموصل .

هذا نصر الله . فى رأى العادل أحق ، سيء التدبير ، قليل التوفيق يخرب بيت الأفضل . وهو العنيد ، الخالى من الحكمة ، العقيم السياسة ، الناهب للأموال التى كانت تحت يده .

(١٨) النجوم الزاهرة - ٦ - ١٢٠ .

(١٩) السابق ٦ - ١٥ .

(٢٠) السابق ٦ - ١٢٣ .

(٢١) السابق ٦ - ١٢٥ .

فليس عجيباً ولا غريباً أن يسرق كتاب أخيه ولا لوم على دارس يبحث عن الحقيقة ، ويغار عليها أن يرجع الحق إلى نصابه ، ويصِل العزّ بكتابه .

أما مكانة نصر الله ضياء الدين العلمية والأدبية فهي موضع تقدير من كل من كتبوا عنه قدماء ومحدثين إلا ابن أبي الحديد صاحب : (الفلك الدائر) .

وأما كتابه (المثل السائر) فهو درة بين كتب البلاغة ، ولو أنه خلا من ستة أمور لقارب الكمال :

- ١ - سرقته معظم ما في كتاب (الجامع الكبير) .
- ٢ - إهماله النص على الكتب التي نقل عنها - في كثير من الأحيان - وإغفاله أسماء العلماء الذين أخذ عنهم حتى أنه - أحيانا - ينقل عباراتهم بنصها .
- ٣ - إعجابه الزائد بآرائه ، وادعاءاته التي يضيق بها صدر الحليم .
- ٤ - استشهاداته الكثيرة برسائله مما أثر على طلاوة الكتاب وملاحته .
- ٥ - طعنه البغيض على العلماء والكتاب ، وبأسلوب غير مهذب أحيانا .
- ٦ - حبذا لو خلا من الشواهد التي فيها تصريح بالمعورات ، وما قرب منها .

ويرحم الله العلامة صاحب كتاب (الكامل) ، و(أسد الغابة) و(الجامع الكبير) .
والحمد لله رب العالمين ، وله الثناء الجميل ، والفضل والمِنَّة ، وهو المستعان الموفق الملك الحق .

(تتبع)